

انهيار السلطة.. كأنه وقع في إسرائيل

81 عاماً. ويمكن في مثل هذه الحالة حدوث صراع على وراثته يقود إلى أزمة شديدة تؤدي إلى شل السلطة. في «الشاباك» والاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، لا يوجد أي تقدير إزاء شخصية مهيمنة يمكنها أن تحتل مكان عباس. والأسماء التي تطرح خلال النقاشات الداخلية هي الأسماء المشبوهة والمعروفة، مثل مروان البرغوثي، المعتقل في إسرائيل، والمسؤول السابق محمد دحلان، أو رئيس الاستخبارات ماجد فراخ. مع ذلك تقر الجهات الإسرائيلية بأن أي تقدير في هذا الموضوع حالياً لا يتعدى «التكهن».

على خط مواز، تشعر الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وجهات أخرى في المجتمع الدولي، بالقلق إزاء إمكانية انهيار السلطة والفوضى التي قد تحدث بعد ذلك. وكان هذا الموضوع من بين القضايا التي ناقشها وفد «الرباعية الدولية»، خلال زيارته لإسرائيل قبل أسبوعين. وقال دبلوماسيون غربيون إن الوفد الذي التقى مبعوث رئيس الحكومة، إسحاق مولخو، والمدير العام لوزارة الخارجية، دوري غولد، فهم أنه ما دامت العمليات متواصلة، فإن إسرائيل لن تتمكن من فعل مبادرات على الأرض، بسبب الضغوط السياسية الداخلية.

وكان وزير الخارجية الأميركي، جون كيري، قد حذر من انهيار السلطة خلال خطابه في مؤتمر «سابان» في واشنطن مطلع الشهر الماضي، وقال إنه «إذا استمر الوضع الحالي، فليس من الواضح كم من الوقت تستطيع السلطة الصمود». وأضاف: «يوجد في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية من يعتقدون أنه يجب فعل خطوات لدعم السلطة، وأن تدعيم أبو مازن هو مسألة مصيرية لأمن إسرائيل». كذلك حذرت المرشحة للرئاسة الأميركية، هيلاري كلينتون، من انهيار السلطة، وقالت: «أعرف أن الكثير من أعضاء حكومة إسرائيل لا يعتبرون عباس شريكاً للسلام، لكنني أريد سؤالهم: ما هو البديل؟ من هو الأفضل من عباس؟».

(الأخبار)



قرر نتنياهو تبني موقف الأجهزة الأمنية بمنع انهيار السلطة (أرشيف)

خلال الجلسات التي عقدها رئيس الحكومة في الأسابيع الأخيرة لمناقشة هذه المسألة، عرض سيناريوهات تقول إنه حتى لو اتخذت إسرائيل خطوات ميدانية لتدعيم السلطة، من المحتمل أنها لن تستطيع صد الانهيار. ويعتقد الجهاز الأمني أن انهيار السلطة يمكن أن يحدث لأسباب داخلية لا ترتبط بإسرائيل، أو كذلك التي تملك تل أبيب قدرة صغيرة في التأثير بها. فمثلاً، خلال نقاشات المجلس الوزاري حكى عن إمكانية انهيار السلطة كنتيجة لموت الرئيس محمود عباس، الذي بلغ من العمر

لا ينفذ نتنهاو غالبية التوصيات التي عرضها الجهاز الأمني. فبعض الوزراء، من أمثال زئيف الكين ويسرائيل كاتس، ليسوا شركاء

الأمنيون الإسرائيليون يرون أن انهيار السلطة ممكن لأسباب داخلية

في هذا الموقف. وفيما لا يدعم وزير التعليم، نفتالي بينت، خطوات لتشجيع انهيار السلطة، فإنه يعارض أي خطوات ملموسة لمنع حدوث ذلك.

الصحيفة نفسها، قرر نتنهاو تبني موقف الأجهزة الأمنية، ما يعني عملياً سياسة منع انهيار السلطة، مع الإشارة إلى أنه سبق أن أعلن أمام الصحافيين خلال «مؤتمر المناخ الدولي» في باريس، مطلع كانون الأول، أنه لا يتمنى انهيار السلطة، لأنه يمكن البديل أن يكون أسوأ. وأضافت «هآرتس» أن نتنهاو يرغب في تدابير على الأرض تمنع انهيارها، ولهذا الغرض، عقد اجتماعات لمناقشة هذه المسألة بمشاركة أمنيين وعسكريين. مع ذلك، وبسبب ضغوط سياسية من عدد من وزراء المجلس الوزاري،

قال بنيامين نتنهاو بيت وزرائه عكس ما يقوله على الإعلام. يجب منع سقوط السلطة، ولكنه أبقى الباب مفتوحاً لهذا الاحتمال. اجتماعات خلال عشرة أيام عقداً للبحث. سيناريوهات ما بعد ذلك. هل هو ترويج إسرائيلي أم تعامل مع واقع مقبل؟

كشفت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، عن أن رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنهاو، شرح خلال جلسة المجلس الوزاري المصغر، أول من أمس، أن على إسرائيل الاستعداد لاحتمال انهيار السلطة الفلسطينية، قائلاً إنه يجب منع حدوث ذلك قدر الإمكان والاستعداد في المقابل، ولكن «توجد إمكانية لحدوث ذلك». الصحيفة قالت إن المجلس الوزاري عقد خلال الأيام العشرة الأخيرة اجتماعين لمناقشة احتمال انهيار السلطة، على خلفية الجمود السياسي والتصعيد الأمني والأزمة الاقتصادية في الضفة المحتلة، والأزمة السياسية للقيادة الفلسطينية.

ووفق مسؤول إسرائيلي رفيع، بادر المجلس إلى مناقشة هذا السيناريو في أعقاب رأي خطي وشفهي حولته الأجهزة الأمنية إلى القيادة السياسية خلال الشهرين الأخيرين. بموجب هذا الرأي هناك احتمال لعجز رام الله عن أداء مهامها، أيضاً تسديد ديونها. كذلك لفت المسؤول إلى أن الأجهزة الأمنية حذرت من أنه في وضع كهذا يمكن السلطة «أن تنهار على إسرائيل».

ونقلت «هآرتس» عن مصدر آخر مطلع قوله إن «الأجهزة الأمنية أوصت المجلس الوزاري بتبني سياسة رسمية تمنع انهيار السلطة، ولكن ليس القول فقط إننا لسنا معنيين بالانهيار، وإنما تنفيذ مبادرات وخطوات على الأرض تمنع تحقق مثل هذا السيناريو». ووفق

الجزائر

تعديل دستوري مرتقب: سنوات الرئاسة عشر.. فقط

المكلفة بحماية أكثر من 400 حقل وموقع نفطي في البلاد، من 8 آلاف إلى 10 آلاف عسكري»، إضافة إلى «تخصيص طائرات مراقبة، تحسباً لأي عمل إرهابي محتمل».

وأكد المصدر، لوكالة «الأناضول»، أن 10 آلاف عسكري يعملون حالياً لحراسة 400 موقع لحقول النفط والغاز والمنشآت التابعة لشركة سوناطراك النفطية الحكومية، وعدة شركات نفط أجنبية، وذلك لمنع وقوع أي اعتداء إرهابي قد يستهدفها».

وأضاف المصدر أن «طائرات تابعة للقوات الجوية الجزائرية تعمل على تأمين قواعد وحقول النفط ضد أي تهديد، وهي على أهبة الاستعداد للتدخل في حال وقوع أي تهديد، حيث وضعت القيادة العسكرية خططاً للتدخل عند الطوارئ».

(أ ف ب، الأناضول)

الإعلان عن وجوب عمل البرلمان وفق جدول أعمال تقترحه الكتل النيابية المعارضة، مرة كل شهر. وفي سياق منفصل، أعلن مصدر أمني جزائري، أمس، أن «وزارة الدفاع قرّرت رفع عديد القوات



وتضم الهيئة قضاة وشخصيات عامة وأكاديميين، فيما تطالب المعارضة بإنشاء لجنة مستقلة لتنظيم الانتخابات وليس مراقبتها. إلا أن أويحي رأى أن هذا المطلب «غير واقعي، لأنه لا توجد دولة عربية عريقة في

حدّدت الولاية الرئاسية باثنتين، هن خمس سنوات، بعد أن كانت مفتوحة

مجال الديمقراطية تطبقه حالياً». كذلك، تضمن المشروع، لأول مرة، حق المعارضة في إخطار «المحكمة الدستورية» (أعلى هيئة دستورية في البلاد) حول مدى شرعية القوانين التي يصادق عليها البرلمان، بعد أن كان الأمر، سابقاً، مقتصرأ على السلطات الرسمية. كذلك تم أيضاً

وطنية» للأمازيغية، وتكون تابعة لرئاسة الجمهورية، وذلك تفعيلاً للقرار، بحسب أويحي. وتعدّ الأمازيغية اللغة الرئيسية في التعاملات اليومية لسكان منطقة القبائل الكبرى، والتي تضم محافظات عدّة، شرق العاصمة. كذلك تضمن المشروع الجديد تعديلاً للمادة «74» من الدستور الحالي. وتنص المادة على أن «مدة المهمة الرئاسية خمس سنوات، ويمكن أن يُجدد فيها انتخاب رئيس للجمهورية». أما البند الثالث من بنود المشروع المقترح، فهو باستحداث «هيئة عليا دائمة ومستقلة» لمراقبة الانتخابات، وترأسها شخصية مستقلة.

وأوضح أويحي أن هذه الهيئة «ستكون مهمتها مراقبة العملية الانتخابية من لحظة استدعاء الناخبين، ومراقبة القوائم، حتى إعلان النتائج النهائية».

كشفت الرئاسة الجزائرية، أمس، عن مشروع مقترح لـ«تعديل دستوري»، يقضي بإقرار اللغة الأمازيغية كلغة ثانية في البلاد إلى جانب العربية، إضافة إلى تحديد الولاية الرئاسية باثنتين، من خمس سنوات، بعد أن كانت مفتوحة، إلى جانب تأسيس هيئة مستقلة لمراقبة العملية الانتخابية من بدايتها إلى نهايتها.

وفي مؤتمر صحافي لمدير «ديوان الرئاسة»، أحمد أويحي، في الجزائر العاصمة، رأى أن المقترح «يعكس 80% من اقتراحات الطبقة السياسية، بعد مشاورات أجرتها الرئاسة عام 2014 وقاطعتها المعارضة».

واستحدثت المشروع مادة «3 مكرر»، في الدستور، التي تنص على أن «الأمازيغية لغة وطنية ورسمية»، إلى جانب العربية. كذلك تقرر إنشاء «أكاديمية